

تقع عوضه على الزوج وليس كذلك ما نحن فيه وانما التوقع به  
 الاجنبي وهذه نقلها الشيخان عن الفقهاء **الثانية** ما قدمناه  
 من استطراد ابراهيم في مجلس التواجب وهو ظاهر فيها اذا كانت  
 الصيغة ان ابراهيمي واما لو قال ان ابراهيمي من زوجتي من صدقها  
 فهي طالق فهل يستترط العموم نظر اليه انه معاوضة ولا نظر الى  
 التعليق المقصد بعدم خطابها فيه كلام والراجح منه انها اذا  
 كانت حاضرة استترط العموم وان كانت غائبة فإراد الزوج  
 ان يعلمها بعض الحاضرين او يرسل اليها رسولا فنتشر طرقتها  
 قول عند بلوغ الخبر فان اخرجت لم يقع الطلاق اصلا نظر الى  
 المعاوضة المتضمنة للعمومية ولا بد فيه ما في فتاوى ابن  
 الصلاح من انه لو قال ان وهبتي صدقك فانك طالق  
 طلقت رجعية فقالت في غير ذلك المجلس ابراهيمي تطلق  
 ولا يعتبر في هذا ما يعتبر في نظيره من الخلع اي لانه صرح  
 بقوله طلقت رجعية وحيث صرح بذلك تجردت المسئلة  
 للتعلق بالصفة ويعني النظر في وقوع هذا الطلاق  
 رجعيا فان التعلق على هذا الصداق لا البراء منه فان نظر  
 الى المعنى سلم الوقوع وان نظر الى اللفظ فقد صرح الولي  
 العراقي بقوله ان ابراهيمي فقالت ابراهيم الله انه لا يقع  
 كما تقدم وهو نظير ما نحن فيه تبينه قد علمت ان الراجح  
 ما قدمناه في **الثانية** من **الخاتمة** ونقل لنا مشرقي عن ابن  
 عجيل انه لا يستترط العموم لانه لم يستدع منها جوابا  
 لكن هل يكون رجعيا على مقابلة او بايضا كل محتمل  
 ونقل عن بعض اهل اليمن انه رجعي والتحقيق ان يقال ان  
 اطلق



اطلاق وقع رجعيا وان خصصها بالبراء في اللفظ والنية  
 وطبقته عليه وقع بائنا وهذا اكل على قول ابن عجيل  
 رحمه الله والمعتمد استطراد العموم نظر للمعاوضة وامام  
 المسئلة الثانية وهو ان يقول الزوج ان ابراهيمي من صدقك  
 ومن نفعك العدة والمنفعة ونحو ذلك مما لم يجب في الحال  
 فانك طالق فتقول ابراهيمي فلا يقع به طلاق لانه علقه  
 بصفتين بالابراء عن الصداق وعن نفعك العدة وهي غير  
 واجبة في الحال فالبراء عنها غير صحيحة فلا طلاق لحاقا له  
 الخوازمي والفعال والسبكي والافريقي واليدر الزركشي  
 وغيرهم وبه اتي شيخنا الامام البكري والافريقي في ذلك  
 بين ان يمس عند التعليق ام لا نعم لو اراد التعلق بالبراء  
 وقع رجعيا وصحبت قلنا لا يقع هل ببراء الزوج من  
 صدقها لانه ابراهيمي منه عاملة به ام لا لانها انما ابراهيم  
 طامعة في طلاقها ولم يقع قال السيد الذي يفهم من  
 كلامهم من نظايره ان براءه صريح الا في عرفنا فلا  
 له عن بعض الفضلاء واقره نعم لو وضعت حمل البراءة  
 عوضا عن الطلاق لم يبرأ التخصيص هذا التعليق ثانية  
 المعاوضة فصح لو قال ان ابراهيمي واخرجت مالك علي  
 من الدين لا مسنة فانك طالق فقالت ابراهيمي واخرجت  
 ديني لا مسنة وهي عاملة بما ابراهيم منه في نظر فان اراد  
 بقوله واخرجت الدين تاخير ارضه به موجه لا يقع الطلاق  
 لانه محال منه وان اراد بالدين اخيرا لرضي به فقد وخرجت  
 الصفة فيقع الطلاق بائنا لان الصفات عوض معلوم